4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

مسودة أولية لموجز[1] رئيس فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

للنظر فيها خلال الدورة الرابعة لفريق الخبراء، 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

ألف- مقدمة

1- أنشئ فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية بموجب الفقرة 10 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3. ومُدِّدت ولايته بموجب الفقرة 7 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الذي طلب إلى الفريق أيضاً، في جملة أمور، استعراض الحالة الراهنة[3] وتحليل فعالية خيارات الاستجابة الحالية والمحتملة[4] (المشار إليها فيما يلي باسم خيارات الاستجابة) فيما يتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

2- وقد اجتمع الفريق أربع مرات (ثلاث اجتماعات حضورية واجتماع واحد عبر الإنترنت) للاضطلاع بالولاية المسندة إليه. ويرد في هذا الموجز بيان ما قام به الفريق انجازاً لولايته ويقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة طائفة من الآراء بشأن خيارات الاستجابة المحتملة لينظر فيها في إطار الخطوات المستقبلية فيما يتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسميات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وسيرفَق الموجز بتقرير الاجتماع الرابع للفريق المخصص، وكذلك بالتقرير الذي ستقدمه المديرة التنفيذية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة[2].

باء- استعراض الحالة الراهنة

الولاية المسندة إلى الفريق بموجب الفقرة 10 (د) '1' من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3

3- تدارس الفريق العوائق التي تحول دون مكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالموارد في البلدان النامية[3]؛ وقيَّم الأنشطة والإجراءات القائمة التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة لخفض القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة بهدف القضاء البعيد الأمد على عمليات التصريف في المحيطات؛ وحدَّد الموارد والآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

4- ونظر الفريق في التقرير المعنون ''مكافحة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة: تقييم لفعالية استراتيجيات ونُهج الإدارة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة''[4] الذي يحدد الثغرات في الأطر والخيارات الحالية لمعالجة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، ويبيّن ثلاثة خيارات: الوضع الراهن (الذي اجمع فريق الخبراء في اجتماعه الأول على أنه ليس خياراً)؛ وتعزيز الصكوك القائمة واعتماد اتفاق عالمي طوعي بشأن النفايات البلاستيكية البحرية؛ ووضع هيكل عالمي جديد مع نهج إدارة

(1) أعدَّ مسودة الموجز هذه القائمُ بأعمال رئيس فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، بدعم من المكتب. والغرض منها الإفادة عما أداه فريق الخبراء من عمل وفقاً للولايات المسندة إليه بموجب قراري جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 و7/3، وسيُوضَع الموجز في صيغته النهائية بالتشاور مع الدول الأعضاء خلال الدورة الرابعة لفريق الخبراء، علماً بأن هذه المشاورات لا تعتبر مفاوضات رسمية.

(2) استيفاء تقدمه المديرة التنفيذية للمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.4/Res.6) الذي اعتمدته الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في 15 آذار/مارس 2019.

(3) القرار UNEP/EA.3/Res.7، الفقرة 10 (د) '1'.

(4) UNEP/AHEG/2018/1/INF/3.

متعدد الطبقات (على مراحل). وخلص التقييم إلى أنه لا يوجد صك قانوني دولي خاص بالقمامة البحرية وإلى أن استراتيجيات ونهج الإدارة الحالية مجزأة ولا تعالج بما يكفي المسألة العالمية المتمثلة في القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. ولذا، أبرز التقييم الحاجة إلى تنسيق الأنشطة في إطار اتفاقات متعددة؛ ورصد التقدم المحرز في معالجة مسألة البلاستيك؛ ومواءمة الأهداف وإجراءات الإبلاغ.

5- نظر الفريق في مختلف العوائق التي تحول دون مكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالموارد في البلدان النامية[5] في أربعة مجالات رئيسية:

✧ **العوائق القانونية** التي يضعها أو يقوم عليها أو ينشئها وجود القوانين أو عدم وجودها أو عدم تنفيذها و/أو إنفاذها، أي عدم وجود تعريف ووجود ثغرات في التشريعات؛ والتعريف غير الواضح للأهداف في التشريعات؛ ووضع حدود كمية صارمة في الأنظمة؛ والتأخر في تنفيذ القوانين أو إنفاذها أو تطبيق أو إنفاذها على نحو غير كامل؛ وعدم الاتساق في تنفيذ التشريعات الدولية على الصعيد الوطني؛ وتضارب التشريعات.

✧ **العوائق المالية** التي تتمثل في التكاليف الباهظة التي تؤدي إلى صعوبة تحمل تكاليف نشاط معين أو تنفيذه؛ وبعض هذه العوائق المالية هي أيضاً عوائق اقتصادية. وتشمل هذه العوائق عدم استيعاب التكاليف داخلياً، والإعانات الضارة الأثر، وعدم تطبيق مبدأ تغريم الملوث، وعدم ملاءمة مخططات التمويل العالمي، وعدم وجود أموال، وعدم تنفيذ الأدوات القائمة على السوق والحوافز الضريبية، وعدم وجود أسواق.

✧ **العوائق التكنولوجية** (هي العوائق التي تتعلق بالإنتاج والتصنيع وتصميم المنتجات ونظم الاستهلاك وجميع جوانب نظم جمع النفايات وإدارتها واستعادتها). ومنها عدم وجود المعايير وعدم التنسيق عبر مختلف حلقات سلسلة قيمة البلاستيك، وعدم وجود ضوابط بيئية ومواصفات نوعية البلاستيك، واختلاف النهج المتبعة فيما يتعلق بتكنولوجيات ونظم الاستعادة والفرز وإعادة المعالجة.

✧ وتشمل **العوائق الإعلامية** الحصول على البيانات والبحوث والشفافية والتثقيف والتوعية. كما أن للعوائق الإعلامية صلة وثيقة بمسألتي شمول مختلف الفئات والعدالة البيئية.

6- ويتبين من العمل الذي اضُطلع به من خلال عمليات الجرد (المالي والتقني)، وعمليات التقييم، ومن إفادات الخبراء، أن جميع العوائق لا تزال قائمة حتى الآن وأنه لم تتم معالجة أي منها معالجة كاملة. وأقر خبراء الفريق بضرورة وضع ترتيب لأولوية السبل الكفيلة بتذليل هذه العوائق عن طريق اتخاذ الإجراءات في المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتحديد الثغرات وعوامل النجاح الرئيسية.

الولايتان المسندتان بموجب الفقرة 7 (أ) و(ب) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4

7- جُمِعت في إطار عملية التقييم معلومات من خلال دراسة استقصائية عبر الإنترنت ونظام لتقديم الإفادات السردية. وقُدم ما مجموعه 220 إجراء من خلال الدراسة الاستقصائية على الإنترنت، في أربع فئات رئيسية: (أ) التشريعات والمعايير والقواعد، (ب) العمل الجماهيري، (ج) التكنولوجيا والعمليات، (د) الرصد والتحليل في مختلف مجالات التركيز/المستويات الجغرافية، والمناطق البيئية، ومراحل دورة الحياة.

8- وشملت الإفادات المقدمة في إطار عملية التقييم ما يلي: التركيز على الإجراءات الرامية إلى معالجة الجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ عدم تنسيق الرصد إذ ورد ذكر 25 بروتوكولاً مختلفاً في 37 إجراء للرصد أفيد بها. وركزت أغلبية الإجراءات على المناطق الساحلية أو البيئات الحضرية ومرحلة الاستخدام/استهلاك ومرحلة ما بعد الاستهلاك (فرز وإدارة المواد البلاستيكية التي تُجمَع) أو مراحل تصميم وإنتاج وتصنيع المواد الخام. وشملت مصادر تمويل العمل المالية العامة والتمويل من القطاع الخاص والتبرعات الطوعية.

(5) (UNEP/AHEG/2018/1/2، UNEP/AHEG/2018/1/6، UNEP/AHEG/2018/2/2).

9- ومن 53 إفادة سردية (باستخدام نموذج الإبلاغ الخاص بمجموعة الدول العشرين) وردت 26 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و24 إفادة من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، واثنتان من المنظمات الحكومية الدولية، و11 إفادة من كيانات الأمم المتحدة، وأشير إلى أن الدول الأعضاء تواصل تحديث وتطوير تشريعاتها وسياساتها ومعاييرها وقواعدها واستراتيجياتها بشأن القمامة البلاستيكية البحرية، وإن كانت الأطر الوطنية هي الأكثر شيوعاً في الإفادات. وتشمل كذلك إجراءات تتعلق بحظر البلاستيك الأحادي الاستخدام، وإدارة النفايات، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين، ونهج الاقتصاد الدائري، والحوافز/الروادع، وبناء القدرات، وعمليات التنظيف، وإجراءات الرصد، واستخدام البلاستيك القابل للتحلل، واكتساب المعرفة.

10- وحدَّدت قائمة جرد الموارد أو الآليات التقنية 132 مورداً. وكانت تقارير حالة المعرفة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات وحالات التطبيق وأفضل الممارسات هي الأكثر شيوعاً من بين هذه الموارد. وشملت مراحل دورة الحياة إدارة النفايات (الجمع/الفرز/إعادة التدوير/التخلص النهائي)، والقمامة البلاستيكية البحرية (الرصد/الالتقاط)، ومنع القمامة وخفض النفايات، والتصميم والإنتاج والاستخدام والاستهلاك.

11- وأشار الفريق إلى أن التصدي للقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة يقتضي تنفيذ طائفة من السياسات والأنشطة والتكنولوجيات، التي يتميز الكثير منها بتكاليفه المالية الباهظة. ولذا فقد تواجه الدول الأعضاء والمنظمات عقبات مالية هامة في تنفيذ التدابير اللازمة. ونظر جرد الموارد أو الآليات المالية في 75 مصدراً مالياً، شمل 75 في المائة منها إدارة النفايات باعتبارها مجالاً للتركيز. وشملت الموارد والآليات الأخرى تمويل التكنولوجيا والعمليات (بما في ذلك البحث والتطوير؛ وتصميم منتجات جديدة أي مواد وعمليات جديدة؛ وتغيير الممارسات والعمليات والإدارة والتخطيط البيئيين). وذُكِرت أيضاً موارد وآليات لدعم الإجراءات تشترك في تنفيذها جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص.

12- وبشكل عام، لا يزال يشكل التمويل المقدم بالكامل من الصناديق الخاصة والمستثمرين والمنظمات نسبة أقل من التمويل مقارنةً بالأموال العامة. وتتمثل التحديات التي تواجه البلدان في الاستفادة من أموال الصناديق المتعددة الأطراف، وصعوبة تنسيق الميزانيات والخطط الوطنية مع مختلف الصناديق والمبادرات الدولية، وقلة اهتمام الجهات المانحة ببعض القطاعات الشرهة استخدام البلاستيك، وعدم التركيز الصريح على البعد الجنساني، وضآلة الأموال المتاحة للمبادرات المجتمعية والمبادرات التي تضطلع بها المجتمعات الأصلية. وبناء على ذلك، ذُكِرت فرص جديدة للتمويل المبتكر كالمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، والسندات الزرقاء، وبرامج التعويض عن استخدام البلاستيك، وفرض ضرائب أو رسوم محددة على استخدام البلاستيك، وفرض رسوم مسبقة للتخلص من البلاستيك، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين، والعمل بصكوك تأمينية مبتكرة، وبرامج الشراء المفضلة بيئياً.

جيم- خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية المحتملة

قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2' و'3' و'4'

13- حدَّد الفريق طائفة خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الإجراءات والنهج الابتكارية، واستراتيجيات ونهج الإدارة الطوعية والملزمة قانوناً[6]؛ كما حدد التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف خيارات الاستجابة[7]، ودرس جدوى وفعالية خيارات الاستجابة هذه[8].

(6) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2').

(7) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '3').

(8) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '4').

14- وفيما يتعلق بطائفة مجموعة خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية (قرار الأمم المتحدة 7/3 الفقرة 10 (د) '2')، فقد قُسِّمت إلى أربع فئات فرعية: الاستجابات القانونية والسياساتية، والاستجابات التكنولوجية، والاستجابات الاقتصادية، والاستجابات التعليمية والإعلامية. (UNEP/AHEG/2018/2/2).

الفئة	الصعيد الوطني	الصعيد الإقليمي	الصعيد الدولي
الاستجابات القانونية والسياساتية	➢ التدابير التشريعية (إدارة النفايات، الإطار، الإنتاج/الاستخدام المحدد) ➢ خطط العمل الوطنية ➢ التدابير غير الملزمة والطوعية التي تكمل التدابير التشريعية	➢ برامج البحار الإقليمية؛ ➢ أعمال الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ➢ تنسيق السياسات في الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ➢ خطط العمل التي وضعتها مجموعة الدول السبع ومجموعة الدول العشرين	➢ تعزيز الصكوك القائمة ➢ وضع آلية ملزمة عالمية جديدة ➢ نهج ثلاثي الأركان: إدارة النفايات، وإعادة التدوير، والابتكار (*يمكن إدراج تدابير طوعية (الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية؛ خطة العمل العالمية) في كل الخيارات المذكورة فيما تقدم.)
الاستجابات التكنولوجية	➢ إعادة تصميم المواد والتعبئة والتغليف التي يدخل فيها البلاستيك ➢ إدخال تحسينات تكنولوجية في إدارة النفايات	➢ برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار الذي يمول العمل الخاص بالقمامة البحرية (أفق 2020)	➢ تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال البحث والتطوير من أجل تحسين فهم مسارات وآثار القمامة البحرية والحلول المحتملة والابتكار التكنولوجي
الاستجابات الاقتصادية	➢ تقديم الحوافز وفرض الضرائب والرسوم والغرامات		➢ إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين في البنك الدولي ➢ آليات التمويل العالمية
الاستجابات التعليمية والإعلامية	➢ مبادرات التثقيف والتوعية التي تطلق في المجتمع ككل أو ضمن قطاعات معينة	➢ إقامة وحدات إقليمية تابعة للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من أجل تعزيز جهود التعاون الإقليمي والأقاليمي وجهود التوعية	➢ إطلاق حملات مثل مشروع البحار النظيفة العالمي ومنصات مثل الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية ➢ المؤتمرات والمناسبات

15- وتم تحليل ومناقشة تكاليف خيارات الاستجابة القانونية والسياساتية الدولية الثلاثة في UNEP/AHEG/2018/2/2. وأبرز النقاش ضرورة إيلاء الأسبقية للوقاية، وأبدت المجموعة اهتماماً بالخوض في دراسة العناصر الكمية والنوعية للتكاليف والفوائد فيما يتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، على الرغم من التحديات الجسيمة التي ينطوي عليها مراعاة النطاق الكامل للتكاليف والفوائد. ومن الجلي أن تكلفة التقاعس عن العمل تتجاوز التكلفة التي تتحملها البيئة وصحة الإنسان وثمة حاجة إلى تحديد هذه التكاليف كمياً. ومن الآراء الأخرى التي أُعرِب عنها أيضاً أهمية التفاعل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من مجموعة المهارات والمنهجيات المتاحة وتوليد بيانات قابلة للمقارنة.

16- واقتُرحت الخيارات التالية لتعزيز التنسيق والإدارة، والأخذ ببعضها لا يمنع الأخذ ببعضها الآخر، ويمكن تدارسها بالتزامن:

- النظر في تعزيز التنسيق على الصعيد العالمي
- تحسين التنسيق على الصعيد الإقليمي

- تشجيع أشكال التمويل والدعم التقني الجديدة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز الأشكال القائمة
- النظر في جدوى وفعالية وضع اتفاق دولي محتمل ملزم قانوناً بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة
- النظر في إنشاء منتدى يتيح للحكومات وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى تبادل الخبرات وتنسيق العمل على أساس منتظم أو حسب الحاجة.

قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 الفقرة 7 (د)

17- استناداً إلى نتائج الولاية المسندة بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2'-'4'، حلِّلت فعالية خيارات الاستجابة والأنشطة الحالية والمحتملة (على النحو الوارد فيما يلي) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7 (د)) من ناحية نضجها وجدواها وإطارها الزمني وتأثيرها. وشملت النماذج: 1- تعزيز الإطار الدولي الحالي؛ 2- وضع معايير تصميم عالمية؛ 3- وضع إطار دولي جديد؛ 4- تعزيز الإطار الإقليمي؛ 5- وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية بشأن القمامة البحرية؛ 6- خطط العمل الوطنية المتعلقة بالقمامة البحرية؛ 7- تعزيز إدارة النفايات الصلبة باستخدام الأدوات التنظيمية والمستندة إلى آليات السوق؛ 8- استراتيجية وطنية لمنع الجسيمات البلاستيكية الدقيقة.

18- وتبين النتيجة أن الخيارات التي حُللت لها سمات مميزة يمكن أن تختلف فعاليتها تبعاً لتغير الظروف. وينبغي اعتبار بعض نماذج خيارات الاستجابة جزءا من نماذج أخرى لأن الأخذ بخيار استجابة معين المختلفة لا يمنع الأخذ بخيار آخر، علماً بأن البنية المتبعة في صياغة التقرير تأتي استجابة لما ورد في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7 (د). وعموماً، لا يمكن تقييم أي تدبير من تدابير السياسة العامة على أنه فعال في كل زمان ومكان أو على أنه غير فعال دون قيد أو شرط. ويتوقف نجاح النموذج على الظروف المحددة التي استُخدم في ظلها مثل السياق، والحالة، والمنطقة، والتوقيت/المرحلة، ولم تتيسر بيانات ومعلومات كافية لتقييم مدى فعالية خيارات الاستجابة المختلفة. وأُبرِزت الحاجة إلى مزيد من المعرفة لتحليل فعالية كل خيار من خيارات الاستجابة من أجل تحسين صياغة المؤشرات وتطبيقها على جميع الجوانب الدولية والإقليمية والوطنية.

دال- الخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة

19- توافقت الآراء في الاجتماع الأول للفريق على أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خياراً. وبعد إملاء النظر في تحديد خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية المحتملة إلى جانب تكاليفها وفوائدها البيئية والاجتماعية والاقتصادية وبعد التفكر في جدواها وتحليل فعاليتها، عملاً بالفقرة الفرعية 10 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 7/3[(9)]، حدد الفريق خيارات محتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الفقرة 10 (د) '5')، استُخلِصت من 14 إفادة قدَّمتها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والوكالات المتخصصة وست إفادات قدمتها المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.

20- تتضمن الخيارات المحتملة المحددة العناصر التالية. ولا يمنع الأخذ ببعض هذه الخيارات الأخذ ببعضها الآخر.

(9) جمعت الإفادات في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/10، ''التقارير المتعلقة بالخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة''. والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ومجموعات الدول الأعضاء الأخرى التي قدمت إفادات هي المجموعة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومجلس الشمال الأوروبي وإيران واليابان وماليزيا وميانمار والنرويج والفلبين وسنغافورة وسويسرا وتيمور – ليشتي وفييت نام والولايات المتحدة. والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الذين قدموا إفادات هم مؤسسة الرفاه (Association Welfare) ومركز القانون البيئي الدولي، ووكالة التحقيقات البيئية ومؤسسة غايا (GAIA)؛ ومؤسسة الهند المعنية بالمياه؛ والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية؛ ومؤسسة تنمية الشباب الصومالية؛ والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

(أ) وضع رؤية وهدف طويلي الأمد جديدين و/أو تقاسم الرؤية والهدف القائمين من أجل القضاء على عمليات تصريف البلاستيك في البحار والمحيطات، ومن أمثلة الرؤية المشتركة: الهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة، ورؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء الخاصة بمجموعة الدول العشرين، والقرار 7/3 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القضاء البعيد الأمد على عمليات تصريف القمامة والجسميات البلاستيكية الدقيقة في البحار والمحيطات وتجنب إلحاق الضرر بالنظام الإيكولوجي البحري.

(ب) وضع خطط عمل وطنية تشمل قدر الإمكان جميع مراحل دورة حياة البلاستيك من بدايتها بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك المستدامين إلى نهايتها بما في ذلك الإدارة السليمة للنفايات، باعتبار ذلك الإطار الأساسي الذي يقوم عليه اتخاذ التدابير المضادة فيما يخص القمامة البلاستيكية البحرية، مع مراعاة تنوع السياقات الوطنية. ويمكن أن تشمل خطط العمل الوطنية أطراً أساسية للسياسات العامة، ومؤشرات ذات صلة لاستعراض التقدم المحرز، والإبلاغ، ومختلف التدابير الجوهرية المضادة.

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستجابات الوطنية الفعالة، ولا سيما للبلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة، التي تواجه صعوبات في وضع وتنفيذ هذه الخطط.

'1' المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لدعم الدول في تنفيذ التدابير المضادة و/أو خطط العمل الوطنية.

'2' تبادل أفضل الممارسات فيما يخص التعلم من الأقران وقياس التقدم المحرز على الصعيد العالمي.

(د) مواصلة توسيع المعارف العلمية المتعلقة بالقمامة البحرية وتجميعها وتبادلها، ولا سيما فيما يتعلق بالرصد وجرد المصادر من أجل تيسير نهج اتخاذ السياسات استناداً إلى العلم لقياس مدى النجاح في تحقيق الرؤية والأهداف المشتركة.

'1' تطوير تكنولوجيا الرصد ونظمه من أجل تحديد مصادر وتدفقات البلاستيك.

'2' توحيد/تنسيق الرصد والإفادة بالبيانات بشأن أثر تدابير الاستجابة.

'3' إنشاء فريق استشاري علمي دولي.

(هـ) تيسير مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في دعم عمليات صنع القرار وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة القمامة البحرية.

(و) ومن أجل تعجيل بنود العمل المذكورة أعلاه،

'1' تعزيز الصكوك والأطر والشراكات والإجراءات القائمة التي تعالج القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة بما في ذلك الجهود الرامية إلى تطوير وتحسين قدرة البلدان على الاضطلاع بإدارة سليمة بيئيا للنفايات، مثل الشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية وإطار تنفيذ مجموعة العشرين والميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحر.

'2' وضع صك عالمي جديد لتوفير إطار قانوني يمكن أن يتضمن عناصر ملزمة قانوناً و/أو غير ملزمة، مثل أهداف الخفض العالمية والوطنية، والتخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها، وتيسير خطط العمل الوطنية والإقليمية، وتبادل المعارف العلمية من خلال فريق علمي.

وكلا البديلين يُقصَد به أن يكون شاملاً لجميع مراحل دورة حياة البلاستيك.

المرفق

للولايات التالية صلة وثيقة **باستعراض الحالة الراهنة:**

(أ) تدارس جميع العوائق التي تحول دون مكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالموارد في البلدان النامية (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الفقرة 10 (د) '1').

(ب) تقييم الأنشطة والإجراءات القائمة بهدف القضاء البعيد الأمد على عمليات التصريف في المحيطات (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7(أ)).

(ج) تحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7(ب)).

وللولايات التالية صلة وثيقة **بالنظر في خيارات الاستجابة:**

(أ) تحديد نطاق خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الإجراءات والنهج الابتكارية، واستراتيجيات ونهج الإدارة الطوعية والملزمة قانوناً (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2')؛

(ب) تحديد التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف خيارات الاستجابة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '3')؛

(ج) دراسة جدوى وفعالية مختلف خيارات الاستجابة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '4')؛

(د) تحليل فعالية خيارات الاستجابة والأنشطة القائمة والمحتملة على جميع المستويات لتحديد المساهمة التي تقدمها في حل المشكلة العالمية (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 الفقرة 7 (د))؛

(هـ) تحديد الخيارات المحتملة لمواصلة العمل كي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '5')؛

(و) تشجيع الشراكات التي تنفذ أنشطة من قبيل إعداد قوائم جرد للمصادر، وتحسين إدارة النفايات، وإذكاء الوعي، وتشجيع الابتكار فيما يتعلق بمنع القمامة البحرية بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 الفقرة 7 (ج)).